IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(50)/OR.2
تاريخ الإصدار: كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الخمسون (٢٠٠٦)

جلسة عامة

محضر الجلسة الثانية

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الاثنين ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد مينتي (جنوب أفريقيا)

المحتويات

بنـــد جـــدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٦	الترتيبات الخاصة بالمؤتمر	١-٤
	(أ) إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاليّة	١-٢
	(ب) تاريخ اختتام الدورة وتاريخ افتتاح الدورة التالية	٣-٤
–	استعادة حقوق التصويت	٥

يرد تكوين الوفود التي حضرت الدورة في الوثيقة GC(50)/INF/8/Rev.1.

١ الوثيقة GC(50)/21.

المحتويات (تابع)

بنـــد جـــدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ *(مستأنف)*	٦_١٣٩
	كلمات مندوبي:	
	المملكة العربيّة السعوديّة	٦_١٢
	النمسا	١٣_٢٣
	الاتّحاد الروسي	٢٤_٣٧
	الصين	٣٨_٤٧
	كرواتيـــا	٤٨_٥٣
	الكرسي الرسولي	٥٤_٥٩
	باكستان	٦٠_٦٧
	جنوب أفريقيا	٦٨_٨٣
	الأرجنتين	٨٤_٩٧
	السودان	٩٨_١١٠
	ناميبيـــا	١١١_١٢٣
	تونـــس	١٢٤_١٣٢
	وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣٣_١٣٩

٦- الترتيبات الخاصة بالمؤتمر

(أ) إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاليّة

١- قال الرئيس إن المكتب أوصى بأن يتألف جدول أعمال هذه الدورة من جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة GC(50)/1. وفيما يتعلق بتوزيع البنود للمناقشة الأولية، كان المكتب قد أوصى بأن يتم طرح البنود الواردة في تلك الوثيقة للمناقشة الأولية على النحو المشار إليه فيها، مع مراعاة إعادة ترتيب البنود بصورة طفيفة كما سبق تَدارُس الأمر في صباح ذلك اليوم خلال أول اجتماع للجلسة العامة.

٢- وقد قُبلت توصيات المكتب.

(ب) تاريخ اختتام الدورة وتاريخ افتتاح الدورة التالية

٣- قال الرئيس إن المكتب قد أوصى بأن يحدد المؤتمر يوم الجمعة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موعداً لاختتام الدورة العادية الخمسين، ويوم الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موعداً لافتتاح الدورة العادية الواحدة والخمسين، التي ستُعقَد في فيينا.

٤- وقد قُبلت توصية المكتب.

٧- استعادة حقوق التصويت

٥- قال الرئيس إن المكتب، الذي عُرِض عليه طلبان من جورجيا ومولدوفا لاستعادة حقهما في التصويت، أجَّل النظر في الطلبين، وفي أي طلبات أخرى وردت من هذا القبيل، حتى اجتماعه التالي.

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ (مستأنف)
(الوثيقة GC(50)/4)

٦- رَحَّبَ السيد صالح عبد الرحمن العذل (المملكة العربية السعودية) بكلٍّ من موزمبيق وبالاو وملاوي ومونتنغرو أعضاءً جُدُداً في أسرة الوكالة.

٧- وهَنَّأ الوكالة لنَيلها بالاشتراك مع مديرها العام جائزة "نوبل للسلام". وقال إن ذلك يُعتبَر تتويجاً لسجل الوكالة الحافل بالإنجازات كمركز عالمي للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض السلام والتنمية على مدار خمسين عاماً منذ إنشائها، ويجئ تقديراً لجهودها الرامية إلى التصدي لتهديدات استخدام الطاقة الذرية في أغراض عسكرية. وقد مُنِح المدير العام جائزة نوبل للسلام تقديراً لدوره البارز كمحامٍ يدافع بشجاعة عن تقوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، في وقت يبدو فيه أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح قد وصلت إلى طريق مسدود، وفي وقت يلوح فيه خطر يُنذِر بانتشار الأسلحة النووية على نحو يشمل الدول والجماعات

الإرهابية على حد سواء. وقد أُحسِن استغلال تلك المنحة بإنشاء "صندوق الوكالة-نوبل المعني بمكافحة السرطان وعلاج الأورام بالأشعة والتغذية"، الذي يقدم المنح الدراسية وينظم الدورات التدريبية بهدف توسيع قدرات ومهارات المختصين في المناطق النامية. وشارك الرأي الذي يعتبر أن الوكالة جديرة بذلك التكريم والتقدير الدولي من ناحية، ويعتبره من ناحية أخرى تحدِّياً يفرض على الوكالة مواصلة مسيرتها بنفس المستوى المهني الرفيع والحياد والنزاهة.

٨- وهنَّأ الوكالة بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشائها، مشيداً بالجهود التي بذلتها فيما يتعلق بأنشطة الضمانات والتحقق والارتقاء بمعايير الأمان بقصد التقليل إلى أدنى حد من الأخطار على الأرواح والممتلكات. ولقد ثابرت الوكالة على العمل في ظل الدعائم الثلاث لولايتها، من أجل العمل على نشر تطبيقات العلوم والتقنية النووية السلمية وتقديم مساعداتها لتعزيز مساعي الحفاظ على نظام عالمي للأمان والأمن النوويين ولدعم جهود عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتسع مجالات أنشطة الوكالة المتعلقة بتوفير الدعم العلمي والتقني في حقول القوى النووية، ودورة الوقود النووي، وإنتاج الأغذية، والصحة البشرية، والموارد المائية، والإدارة البيئية البحرية والبرية، والتطبيقات الصناعية.

٩- ومن المسلَّم به أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تُعَدُّ الكيان الدولي الوحيد الذي له صلاحية التحقُّق من امتثال الدول لتعهُّداتها والنهوض بضمانات لمنع الانتشار في كافة جوانب دورة الوقود النووي المتعددة. ولقد بذلت الوكالة ما بوسعها من أجل توطيد وتكامل نظام الضمانات، لكي تخلص إلى استنتاجات تُخَلِّف انطباعاً واقعياً وصحيحاً بالنسبة للدول التي عقدت اتفاقات ضمانات شاملة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يعكس واقع دول عقدت اتفاقات ضمانات جزئية استناداً إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2 منها من يملك ويطور قدراته النووية العسكرية، ويدفع بذلك جيرانه إلى عمل المثل ويقوض في النهاية دعائم الأمن والسلم والاستقرار في منطقته.

١٠- كما أنه من المسلَّمات أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ترتكز على دعائم عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والتعاون النووي السلمي. إلا أن الدول المشارِكة في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٥، وكذلك الدول المشارِكة في القمة العالمية المعقودة بعد ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتبرت أن المجتمع الدولي قد أخفق في تقوية تصميمه حول عدم الانتشار ونزع السلاح ودعوة أطراف المعاهدة إلى الالتزام الكامل بتعهداتها للحيلولة ومنع انحراف الأنشطة السلمية إلى التسليح والأغراض العسكرية. وطالبت، في سياق ذلك، بعالمية المعاهدة وشمولية تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من أجل التصدي للتهديدات المتزايدة لشبح الإرهاب النووي.

١١- ورغم التسليم بحق الدول السيادي في الانسحاب من أي اتفاق انضمت إليه، وبغض النظر عما تظل الأطراف ملتزمة به بعد انسحابها، أعرب عن أمله ألا تتوفر ظروف أو مبررات تدعو إلى انسحاب أي طرف من معاهدة عدم الانتشار. ولما سبق، أوصى المجتمع الدولي أن يراقب ويَحُول دون ذلك مستقبلاً، معرباً عن أمله من الدول عامةً، والتي تنفرد بتحمُّل المسؤولية خاصةً، أن تكثِّف جهودها الرامية إلى نزع الأسلحة النووية عالمياً، وأن تتجاوب الدول المعنية في سياق ذلك بشكل غير مشروط وشفاف. كما أعرب عن أمله في الاتفاق على صك قانوني دولي لحظر إنتاج مواد انشطارية تصلح للأسلحة النووية أو أية أجهزة متفجرة أخرى.

١٢- وأضاف قائلاً إنه، بعد قرابة خمسة عشر عاماً، أعيد إدراج البند المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي" على جدول أعمال المؤتمر بناءً على طلب الدول العربية الأعضاء في الوكالة،

بسبب امتناع إسرائيل عن الاستجابة للقرارات السابقة لمؤتمر عام الوكالة والجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتهاج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات أدت إلى تعثُّر عملية السلام في الشرق الأوسط وأفشلت جميع المبادرات الرامية إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. وأشار في هذا الصدد إلى أن كل الدول العربية انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكَّر بأن المملكة العربية السعودية، التي تقصر ممارساتها النووية على بعض التطبيقات السلمية التي تتركَّز في مجال الطب العلاجي والتعليم، قد انضمَّت إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٩ ثم وقَّعت بمقتضاها مع الوكالة اتفاقاً لتطبيق الضمانات. وهي تدعو مجدَّداً إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وأن يعمل العالم على جعل ذلك أحد المرتكزات الأساسية لعملية السلام في المنطقة. فهو يتحمَّل مسؤولية التدخُّل لوقف الخطر الذي يهدِّد الأمن والسلم في الشرق الأوسط ويحول دون استقراره، بسبب انفراد إسرائيل بحيازة قدرات نووية عسكرية غير معلَنة، خشية أن يدفع ذلك دولاً بالمنطقة إلى حيازة قدرات مماثلة لتحقيق توازن عسكري في المنطقة.

١٣- وقالت السيدة بلاسنيك (النمسا) إنه على الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، فإنه يجري تقويض سلامتها على نحو متزايد نتيجة المخاوف الخطيرة المتصلة بعدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة من أجل تعزيز الامتثال للالتزامات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار.

١٤- وهناك صلة واضحة بين عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. والنهج الوحيد المستدام في الأجل الطويل للتصدي لمخاطر الانتشار النووي هو الحد من الاعتماد على الأسلحة النووية. وبالتالي، يجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تفي بالتزاماتها وأن تتخذ خطوات جادة نحو نزع السلاح النووي. وترى النمسا أن قوة معاهدة عدم الانتشار والأساس الذي تستند إليه مستمدّان من التوازن الذي صيغ بعناية بين الركائز الثلاث المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي مقابل التخلي عن الأسلحة النووية، تُمنَح الدول ضمانات تمكِّنها من الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في حين تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التدريجي على تلك الأسلحة. وإذا تم التغاضي عن عدم الامتثال أو قُدِّمت استثناءات، سيتم تقويض النظام بشكل خطير. والمطلوب اليوم بذل جهود جادة وذات مصداقية للتغلُّب على الخلافات التي شابت مناقشة مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى السنوات القليلة الماضية. وينبغي بذل محاولات لإيجاد توافق أساسي جديد في الآراء حول كيفية التعامل مع القضايا الحيوية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح. ولا يمكن تضييع مزيد من الفرص. وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥ والانقسامات السياسية العميقة التي أصبحت واضحة جداً، فإن النمسا تقترح، بدعم من الاتحاد الأوروبي، أن يُعقَد الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة في فيينا في ربيع عام ٢٠٠٧. وأعربت عن أملها بأن تدرس الدول الأطراف في المعاهدة الاقتراح بمنظور إيجابي.

١٥- إن التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا النووية جعلت من الصعب على نحو متزايد حتى على الوكالة أن ترسم خطاً دقيقاً بين القدرات المدنية والعسكرية. ولذلك فإن النمسا ترحب بالمناقشات التي بدأت بشأن وضع نظام متعدد الأطراف لضمان إمدادات الوقود النووي، سيكون من شأنه تمكين الدول من ممارسة خيار الطاقة النووية دون الحاجة إلى السيطرة على كامل دورة الوقود النووي، ولاسيما في مجال الإثراء وإعادة المعالجة.

١٦- ونظام ضمانات الوكالة عنصر أساسي في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويتوقف مستوى الضمانات الذي يمكن توقُّعه على السلطة القانونية التي تكون البلدان مستعدة لإسنادها إلى الوكالة. وقد أظهرت الحالات المتكررة للبرامج النووية السرية التي لا يمكن الكشف عنها بواسطة تدابير الضمانات التقليدية مدى الحاجة إلى نظام معزَّز للضمانات. وأوضحت أن الوكالة يجب أن تكون قادرة على توفير ضمانات كاملة بعدم وجود نشاط نووي غير معلن، داعيةً جميع الدول إلى إبرام بروتوكول إضافي دون مزيد من التأخير؛ فمثل هذا العمل هو، في رأي بلدها، التزام قانوني على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

١٧- وأضافت تقول إن من شأن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدَّلة أن تكون أداة مهمة في مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار النووي، ويسرها الإبلاغ بأنها قد أودعت للتوّ صك تصديق النمسا لدى المدير العام. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تكفل في أقرب وقت ممكن بدء نفاذ تعديل الاتفاقية.

١٨- والأمن النووي بأوسع معانيه شرط مسبق للتعاون والتجارة في المجال النووي. ويتعين أن تكون الدول المورِّدة للمواد النووية على ثقة أنه لن يساء استخدامها في برامج الأسلحة النووية أو أعمال الإرهاب النووي. وبالإضافة إلى الضمانات الشاملة، والحماية المادية الملائمة، يجب اتخاذ تدابير كافية لمكافحة الاتجار غير المشروع ووضع ضوابط فعالة للصادرات.

١٩- ومما يثير القلق أن نعلم من وثيقة استعراض الأمان النووي لعام ٢٠٠٥، التي رحَّب بها بلدها، أنه ما زالت تقع حوادث نووية يمكن تجنُّبها. وينبغي للوكالة أن تعزز أنشطتها من أجل ضمان أقصى قدر من الشفافية وتبادل المعلومات فيما بين جميع الدول الأعضاء.

٢٠- والنمسا ترحِّب بالجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز النظام العالمي للأمان، وتعرب عن سرورها لأن المبادئ الأساسية للأمان تشمل كلاً من تعرُّض الناس للإشعاع وإطلاق مواد مشعة في البيئة. وينبغي أن تصبح معايير أمان الوكالة مُلزِمة قانونياً. وفي حين أن التعاون مع قطاع الصناعة النووية يمكن أن يوفِّر مُدخلاً مفيداً، فإنه لا ينبغي الاسترشاد في معايير الأمان باحتياجات الصناعة، ولكن بالهدف المتمثل في حماية الناس والبيئة.

٢١- والنمسا ليست في وضع يسمح لها بقبول أنشطة الوكالة لدعم تطوير مفاعلات نووية جديدة ومبتكرة. بل ينبغي للوكالة، بدلاً من ذلك، أن تكون قوة دافعة لتعزيز أمن أي منشأة نووية.

٢٢- وقد توقَّع العديد من الخبراء أن نهضة الطاقة النووية باتت وشيكة، ولكن كيف يمكن للناس أن يتأكدوا من مراعاة محطات القوى النووية لأعلى معايير الأمان الممكنة؟ وفي تقييم النمسا، فإنه لا يمكن لأجيال محطات القوى النووية حالياً ولا في المستقبل أن تتغلب على أوجه القصور الرئيسية للطاقة النووية. ولذلك فإن النمسا تواصل الدعوة إلى إلغاء تدريجي مراقَب للطاقة النووية وتركيز الجهود على إنتاج الطاقة على أساس مبدأ الاستدامة.

٢٣- وأضافت قائلةً إن العمل الممتاز المضطلع به من قِبَل الوكالة ومديرها العام قد لاقى تقديراً بحق من جانب المجتمع الدولي، بمنحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. والنمسا ستواصل تقديم دعمها الكامل للوكالة، وتتطلع إلى فترة ولايتها المقبلة في مجلس المحافظين.

٢٤- بدأ السيد كيريينكو (الاتحاد الروسي) بيانه بتلاوة خطاب من الرئيس بوتين هذا نصه:

"التحية للمشاركين في دورة المؤتمر العام الخمسين التذكارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

"لقد ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، طوال العقود، منظمة تعزز بهمّةٍ الشراكة الدولية في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وتدعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

"وكان قرار منح الوكالة ومديرها العام جائزة نوبل للسلام تأكيداً لدور الوكالة الكبير وأهميتها العظيمة. وهذه الجائزة دليل على فعالية عمل الوكالة.

"وأرى أن التحسين المتواصل، تحت رعاية الوكالة، للبنية التحتية العالمية للقوى النووية سيساعد مساعدةً فعالة على تعزيز أمن تلك البنية. ويتعلق ذلك، في المقام الأول، بتوفير خدمات دورة الوقود النووي وأيضاً بتعزيز نظام عدم الانتشار، على النحو الذي أكَّده مجدَّداً قادة مجموعة البلدان الثمانية في قمة سانت بيترسبورغ المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

"إنني على ثقة بان الوكالة ستواصل تقديم مساهمة مهمة في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وستيسِّر بنشاطٍ تطوير التكنولوجيات النووية المأمونة بيئياً والكفؤة اقتصادياً والأخذ بتلك التكنولوجيات من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية من الطاقة.

"أتمنى أن تكون أعمالكم ناجحة ومثمرة."

٢٥- إن إمدادات الطاقة الموثوقة ضرورية للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المستدامة. وكما ذكر قادة مجموعة البلدان الثمانية خلال مؤتمر المجموعة مؤخراً في سانت بطرسبرغ الذي ركَّز على الأمن العالمي للطاقة، فإن الطاقة أمر أساسي لتحسين نوعية الحياة والفرص المتاحة في الدول المتقدمة والنامية. ومع تناقص أنواع الوقود الأحفوري، يتمثل التحدي في البحث عن مصادر جديدة للطاقة قادرة على تلبية النمو المتوقع في الطلب، فضلاً عن المتطلبات التكنولوجية والبيئية الحديثة. والقوى النووية هي أكثر مصادر الطاقة إتاحةً وتطوراً في المستقبل، وتوفر بالفعل نحو ١٧٪ من إنتاج الكهرباء في العالم على نحو فعال وموثوق. وقد اعتمد الاتحاد الروسي برنامجاً شاملاً لتطوير القوى النووية، يتيح بخاصة بناء محطات للقوى النووية ذات قدرة لا تقل عن ٢ غيغاواط سنوياً. وبحلول عام ٢٠٣٠، ستمثِّل القوى النووية أكثر من ٢٥٪ من خليط الطاقة في البلد.

٢٦- وهناك صلة مباشرة بين تطوير القوى النووية على نطاق واسع ووصول المزيد والمزيد من البلدان إلى التكنولوجيات والمواد والمعدات النووية. وهذا بدوره يثير تساؤلات حول عدم الانتشار النووي، والأمن النووي والإيكولوجي، والقدرة التنافسية، والحد من المخاطر.

٢٧- ومع التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، تكتسب معاهدة عدم الانتشار أهمية متعاظمة، وكذلك دور الوكالة بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة صاحبة السلطة لضمان التوازن اللازم بين تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والامتثال لنظام منع الانتشار النووي. والحفاظ على هذا التوازن ليس مهمة سهلة. والمزيد من البلدان تختار تطوير القوى النووية وتُظهِر اهتماماً بتكنولوجيات دورة الوقود النووي، بما في ذلك الإثراء وإعادة المعالجة. وهناك خطر يكمن في احتمال أن لا يقتصر استعمال هذه التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج على الأغراض السلمية فقط، مما يثير مسألة كيفية ضمان وصول البلدان إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتأمين إمدادات الوقود النووي، وفي الوقت نفسه منع انتشار تلك التكنولوجيات ذات

الاستخدام المزدوج. ولهذه الغاية، طرح الرئيس الروسي مبادرة في كانون الثاني/يناير بشأن إنشاء بنية تحتية عالمية لضمان الوصول بصورة عادلة وغير تمييزية إلى الطاقة النووية من جانب جميع البلدان والأطراف المعنية شريطة احترام الالتزامات والمعايير المتصلة بعدم الانتشار. والعنصر الرئيسي لهذه البنية التحتية هو إقامة منظومة من المراكز الدولية لتوفير مجموعة كاملة من خدمات دورة الوقود النووي تحت رقابة الوكالة، فضلاً عن تهيئة التدريب للمتخصصين الضالعين في تشغيل مرافق القوى النووية.

٢٨- ويجري في روسيا إنشاء مركز دولي لتوفير خدمات إثراء اليورانيوم تحت إشراف الوكالة. وستكون لدى أعضاء المركز إمدادات مضمونة من الوقود النووي من دون الحاجة إلى استخدام أو امتلاك تكنولوجيا الإثراء. وينبغي أن لا تقوِّض المبادرة المقترحة بأي حال حق الدول في استخدام أو تقديم خدمات دورة الوقود النووي كجزء من مبادراتها الخاصة.

٢٩- وترحب روسيا بجهود الوكالة بشأن النُهُج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وبإنشاء نظام لإمدادات مضمونة من الوقود النووي، وبعملها في مجال النظم المبتكرة للقوى النووية. كما تدعم المبادرات الأخرى المقترحة من قِبَل الدول الأعضاء في الوكالة بشأن دورة الوقود النووي، بما في ذلك الشراكة العالمية للطاقة النووية التي وضعها رئيس الولايات المتحدة، والاقتراحات المطروحة من قِبَل مجموعة من المورِّدين الرئيسيين لليورانيوم المثرى بشأن تأمين الإمدادات.

٣٠- والإرهاب النووي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الانتشار، هو تهديد حقيقي جداً. ويسرّ روسيا أن تشير إلى أن قادة مجموعة البلدان الثمانية أيَّدوا المبادرة العالمية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي التي وضعها رئيسا روسيا والولايات المتحدة. وتهدف هذه المبادرة إلى حشد الجهود من جانب الدول للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ومن شأن تنفيذها أن يعزِّز ويكمل عمل الوكالة، وتعرب روسيا عن سرورها لأن الوكالة أبدت اهتمامها بالمبادرة ودعمها لها.

٣١- وتعلِّق روسيا أهمية كبيرة على الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة فعالية أنشطتها الخاصة بالضمانات وقدرتها على اكتشاف المواد والأنشطة النووية غير المعلَنة. وتعرب روسيا عن اهتمامها بتعزيز فعالية عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الضمانات والتحقُّق في إطار النظام الأساسي للوكالة. وسيواصل الاتحاد الروسي العمل مع الوكالة لتعزيز نظام الضمانات.

٣٢- إن جهود الوكالة لمساعدة الدول في تطوير وتعزيز نظمها التنظيمية الوطنية الخاصة بالأمان النووي والإشعاعي تحظى بالترحيب. وكان المؤتمر الدولي المعني بالنظم الرقابية النووية الفعالة الذي عُقِد في موسكو عام ٢٠٠٦ هو الأول من نوعه لمناقشة دور ومسؤولية ومهام الهيئات الرقابية الحكومية.

٣٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، صدَّقت روسيا على الاتفاقية المشتركة مما يدل على استعدادها للمساعدة في تحقيق أعلى المعايير في مجال التصرف في النفايات والالتزام بها. وسوف تستمر روسيا في دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي، والنقل المأمون للمواد النووية والمشعة، والتصرف في الوقود المستهلك.

٣٤- وروسيا ترحِّب بمدونة الوكالة لقواعد السلوك بشأن أمان وأمن المصادر المشعة، وبالإرشادات التكميلية بشأن استيراد وتصدير المصادر المشعة، وتعرب عن تقديرها للعمل الذي تقوم به الوكالة في هذا الصدد.

٣٥- وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقِد مؤخراً في سان بطرسبرغ، اعتُبِر تطوير نظم مبتكرة للقوى النووية عنصراً مهماً من عناصر التطوير الفعال والمأمون للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، ترحِّب روسيا بالنتائج التي تحقَّقت فيما يتصل بالمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية. وستواصل تقديم الدعم للمشروع، بما في ذلك المساعدة المالية، وتدعو جميع البلدان المعنية أن تحذو حذوها. وقال إن مشروع إنبرو والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات أصبحا من المبادرات الرئيسية لمعالجة القضايا المرتبطة بتطوير القوى النووية على نطاق واسع على أساس التعاون الدولي.

٣٦- وكان أحد أهم الأحداث في عام ٢٠٠٥ إعداد مسودة اتفاق بشأن إنشاء منظمة دولية لتنفيذ مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي.

٣٧- وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لأنشطة التعاون التقني في مجال الأمان النووي والإشعاعي. كما يتعين الحفاظ على الآلية القائمة لصيغة صندوق التعاون التقني، نظراً لأنها قد أثبتت فعاليتها. وروسيا، من جانبها، بصدد اتخاذ الخطوات التي تضمن التسديد الكامل لمساهمتها في هذا الصندوق.

٣٨- وقال السيد سون كين (الصين) إنه في ظل عالم دائم التغيُّر، التزمت الوكالة بمبادئ وروح نظامها الأساسي واستمرت في تحسين وظائفها دون توقُّف. وقد اعتُرِف بإنجازاتها عالمياً بمنحها جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥.

٣٩- وستظل الوكالة تواجه بعض المهام الشاقة في المستقبل. ويرغب وفد بلده في تقديم أربعة اقتراحات لتعزيز التطوير السليم للوكالة وهي: أولاً، ينبغي للوكالة أن تبذل مزيداً من الجهود في مجال التعاون التقني. وأوضح أن حكومته توافق بدون تحفظ على الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون التقني، وتلاحظ بسرور أنه قد تم تعزيز فعالية وكفاءة برنامج التعاون التقني من خلال بعض التدابير، بما في ذلك إنشاء آلية لتكاليف المشاركة الوطنية وإعادة تنظيم إدارة التعاون التقني. ويُعَدُّ تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية واحدة من المسؤوليتين الرئيسيتين للوكالة؛ ولكن الضمانات لا تزال تُعطى أولوية أكثر من التعاون التقني في عمل الوكالة - وهي حالة تشير إلى كل علامات التدهور. وعلاوةً على ذلك، فإنه لم يتم أساساً التصدي لمسألة عدم كفاية التمويل لأنشطة التعاون التقني، وتجري مواجهة صعوبات في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ولاسيما فيما يتعلق بتوفير الخبراء والتدريب. وينبغي للدول الأعضاء، ولاسيما البلدان المتقدمة، أن تولي أهمية أكبر لبرنامج التعاون التقني بهدف ضمان التنفيذ السلس لأنشطة الوكالة التطويرية المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

٤٠- ثانياً، يتعين على الوكالة مواصلة جهودها من أجل بناء وتعزيز ثقافة للأمان النووي. وترحب الصين بإنجازات الوكالة الجديرة بالثناء في مجال المساهمة في تحسين الأمان النووي في جميع أنحاء العالم من خلال تقوية الآلية العالمية للأمان النووي، وصياغة وتعزيز معايير الأمان النووي، وإرساء وتحسين الصكوك القانونية الدولية والهياكل الرقابية الوطنية، وتوفير خدمات استعراض الأمان والتدريب. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، صدَّقت الصين على الاتفاقية المشتركة، وستواصل دعم الوكالة فيما تبذله من جهود في مجال الأمان النووي.

٤١- ثالثاً، يتعين على الوكالة مواصلة توفير ضمانات قوية لعدم الانتشار والأمن النوويين. وترحِّب الصين بجهود الوكالة الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات، وستواصل تقديم الدعم لها. وأضاف يقول إن معارضة انتشار الأسلحة النووية واحدة من سياسات بلده الخارجية الأساسية، وبتصديق الصين على بروتوكول إضافي وانضمامها إلى مجموعة مورِّدي المواد النووية، تكون قد شاركت في جميع آليات منع الانتشار النووي. وسياسات التصدير وتدابير عدم الانتشار الخاصة بها تتماشى تماماً في الوقت الحالي مع الممارسة الدولية. وقال

إن حكومته قد أيَّدت دائماً الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الأمن النووي، وقرَّرت الانضمام إلى قاعدة بيانات الوكالة عن الاتجار غير المشروع. ويُعَدُّ منع وقوع هجوم إرهابي نووي جزءاً مهماً من العمل الأمني لدورة الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٨ التي ستُعقد في بكين، وستعتمد الصين على خبرة الوكالة الغنية في هذا الصدد.

٤٢- رابعاً، يجب أن تحتفظ الوكالة بموضوعيتها ونزاهتها، وأن تقوم بدور نشط في تسوية المسائل التي تهم المجتمع الدولي، مثل قضية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقضية النووية الإيرانية، وإمدادات الوقود النووي والإرهاب النووي.

٤٣- ويضع النمو الاقتصادي السريع في الصين طلبات متزايدة على إمدادات الطاقة. وقد أُدرِجت القوى النووية في الخطة الوطنية الشاملة لتطوير قطاع القوى. وفي آذار/مارس، اعتمد مجلس الدولة في الصين خطة تطوير القوى النووية المتوسطة والطويلة الأجل (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، التي تحدد استراتيجية للطاقة تعمل بنشاط على تعزيز بناء القوى النووية. وبموجب هذه الخطة، فإن قدرة توليد القوى النووية في الصين ستصل إلى ٤٠ ٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل حوالي ٤٪ من إجمالي الطاقة المولَّدة، بالإضافة إلى ١٨ ٠٠٠ ميغاواط أخرى من قدرة توليد القوى ستكون تحت الإنشاء. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيتم إنشاء سلسلة من وحدات مفاعلات الماء المضغوط باستخدام تكنولوجيا مجرَّبة وموثوق بها، وعلى الرغم من أنه سيكون هناك تعاون مع شركاء دوليين، فإن الصين ستلعب الدور الرئيسي. وسيتم أيضاً تطوير تكنولوجيات جديدة ومتقدمة للقوى النووية من خلال عمليات البحوث والتطوير المستقلة والتعاون الدولي. وفي سبيل تعزيز بناء القوى النووية، تتمسك الصين بمبدأ أن الأمان والجودة يجب أن يأتيا أولاً. وسيتم اتِّباع الممارسات الدولية فيما يتعلق بالبناء والقدرة على إدارة التشغيل، كما سيتم وضع لوائح تنظيمية فضلاً عن نظام لمعايير القوى النووية.

٤٤- وقد اتَّبعت الصين نهجاً من 'ثلاث خطوات' حيال تطوير القوى النووية في الأجل الطويل، ينطوي على مفاعل نيوتروني حراري، ومفاعل سريع التوليد، ومفاعل اندماج محكوم. وهي عضو مشارك في مشروع إنبرو والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، وسبق أن قدَّمت طلباً رسمياً للمشاركة في المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات.

٤٥- ولا يمكن تحقيق تطوير القوى النووية دون وجود إمدادات مضمونة من الوقود النووي. وستقوم الصين بتعزيز عملياتها المحلية للتنقيب عن اليورانيوم، مع زيادة إنتاجها من اليورانيوم ووضع نظام مستقر ومضمون لإمدادات الوقود النووي. وهي على استعداد للتعاون مع شركاء آخرين في استكشاف موارد اليورانيوم في الخارج.

٤٦- وصون السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية وإخلاؤها من السلاح النووي يحقق المصالح المشتركة للناس في جميع أنحاء العالم. وقد عُقِدت عدة جولات من المحادثات السداسية، وتحقَّقت نتائج إيجابية - وعلى الأخص، البيان المشترك الصادر خلال الجولة الرابعة من المحادثات والذي يحدد كهدف شامل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة. وثبت أن تلك المحادثات آلية فعالة لتعزيز تطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الأخرى، ومنتدى مهم للحوار والتشاور. والضغط الخارجي لن يؤدي سوى إلى تفاقم الوضع، وتأمل الصين في أن يتم تهيئة أجواء سياسية إيجابية من أجل حل المشكلة. وتناشد جميع الأطراف المعنية التحلي بالهدوء وضبط النفس لمصلحة التقدم والتفاهم المتبادل والثقة. والصين، من جانبها، ستواصل لعب دور بَنّاء والسعي إلى انفراج في وقت مبكر لاستئناف المفاوضات.

٤٧- وتواصل الصين دعم الوكالة للاضطلاع بدور إيجابي في القضية النووية الإيرانية. وتصبّ التسوية السلمية للقضية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية في مصلحة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والنظام الدولي لعدم الانتشار، وحق جميع البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويتعين على الأطراف المعنية إبداء المرونة، والاستفادة الكاملة من الحكمة الدبلوماسية، واختيار سبيل الحوار بدلاً من المواجهة. كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الكامل مصالح واهتمامات جميع الأطراف، وأن تتخذ موقفاً عملياً في السعي إلى حل دائم.

٤٨- وهنّأت السيدة غرابار-كيتاروفيتش (كرواتيا) المدير العام والوكالة على منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، فيما يمثل أنسب اعتراف بالدور الفريد الذي اضطلعت به الوكالة على مدى السنوات الخمسين السابقة.

٤٩- وقالت إن كرواتيا ترحب على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها الأمانة بهدف تحقيق التطبيق الشامل لنظام ضمانات معزز، وكذلك الجهود النشطة التي يبذلها المدير العام بهدف ترويج قبول النُهُج المتعددة الأطراف لإدارة الجوانب الحساسة التي تتعلق بالانتشار في دورة الوقود النووي.

٥٠- وكرواتيا ملتزمة بتعزيز علاقتها المثمرة مع الوكالة بشتى السبل، بما في ذلك تنفيذ التزاماتها الدولية. واستطردت قائلةً إن بلدها كان من أوائل الدول الأعضاء في التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي النموذجي وتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي. كما أودع مؤخراً صك موافقته على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتقترب إجراءاته الداخلية لتعديل نص بروتوكول الكميات الصغيرة من الانتهاء. وكانت كرواتيا قد قدَّمت تقريرها الوطني الثاني عن أمان التصرف في النفايات المشعة خلال الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في وقت سابق من العام. وتعلِّق كرواتيا أهمية خاصة على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الرقابة على الصادرات. وفي عام ٢٠٠٥، بدأت المشاركة في العديد من الأنظمة غير الرسمية لمنع الانتشار، كما قامت مؤخراً بإحاطة المدير العام علماً بدعمها لكلٍّ من مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

٥١- وكرواتيا تقدِّر تقديراً عالياً تعاونها التقني الوثيق والناجح مع الوكالة، وتعرب عن تقديرها لمساعدة ودعم الوكالة في تنفيذ مختلف مشاريع التعاون التقني واتفاقات الأبحاث. وأعربت عن أملها أن يتم تقييم المشاريع المقترحة للدورة الجديدة لفترة السنتين التي تركز على الصحة والبيئة وبناء القدرات، وأن تتم إعادة النظر في إطار البرامج القُطرية في عام ٢٠٠٧. وقد تعهدت كرواتيا بنصيبها الكامل في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني للسنة التالية. كما تتسم أنشطة التعاون التقني التي تنفذها الوكالة على النطاق الإقليمي بقيمة خاصة، وترحب كرواتيا بالعدد المتزايد من المشاركين الأجانب في مناسبات مختلفة في البلد. وقد عرضت مؤسسات كرواتية أن تقوم بمهام النظير لقيادة عملية إعداد عدة مشاريع إقليمية لعام ٢٠٠٧، أو أن تتناوب في ذلك. وكرواتيا مستعدة لتعزيز دورها الاستباقي في هذا الصدد، فاتخاذ تدابير إقليمية منسقة وفعالة يساهم ليس فقط في تحقيق أقصى قدر من الاستخدام السلمي للطاقة النووية ولكن أيضاً في مواجهة المخاطر المتزايدة للانتشار.

٥٢- وتلعب الوكالة دوراً لا غنى عنه في مواجهة تهديدات أمنية معقدة في ظل البيئة العالمية المتغيرة، ولاسيما التهديد بانتشار الأسلحة النووية والإرهاب. وأنجح الطرق للتعامل مع المخاوف المشتركة هي من خلال نهج تعاوني معزز ونظام دولي قائم على القواعد، بغض النظر عن أوجه القصور التي لا مفر منها في هذا النظام الأخير. وتقدِّر كرواتيا الأفكار التي صيغت في هذا الصدد، ولاسيما التقرير القيِّم الذي عرضته اللجنة

المعنية بأسلحة الدمار الشامل في حزيران/يونيه. وفي ظل تدهور المناخ الملائم للحد من التسلح ونزع السلاح، فإن من الأهمية الجوهرية تقوية سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز أنشطة الوكالة فيما يتصل بتلك المعاهدة، ولاسيما في مجال عدم الانتشار والتحقق. وقالت إن المجتمع الدولي يجب أن يتأكد من أن جميع الأنشطة النووية هي للأغراض السلمية حصراً. لذلك يلزم أن تكون هناك متابعة بقوة وثبات للجهود المبذولة بهدف تأمين حل سلمي عن طريق التفاوض للمشاكل الملحّة التي تكتنف الامتثال والتحقق.

٥٣- إن العالم على مفترق طرق، ويجب أن يتم توجيه رسالة واضحة بشأن الطريق الذي ينبغي اتِّباعه. وليس هناك من بديل لمسار المشاركة الفعالة والحوار والاتفاق عن طريق التفاوض، بما يؤدي إلى تحقيق عدم الانتشار بصورة مستدامة وتجسيد مفهوم "تسخير الذرة من أجل السلام" بصورة حقيقية.

٥٤- وقال المونسنيور بارولين (الكرسي الرسولي) إنه بعد مرور ٥٠ سنة، لا تزال الوكالة تشكِّل نقطة مرجعية لا تقدَّر بثمن للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ولأغراض التنمية. ومنح الوكالة جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ هو اعتراف عن جدارة بالمساهمة المهمة التي حققتها الوكالة في جميع مجالات أنشطتها.

٥٥- ومن بين كل التحديات التي تواجه الوكالة، يشعر الكرسي الرسولي بأشد القلق حيال مشكلة عدم الامتثال للالتزامات المتصلة بالضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولا يجب إضعاف تلك المعاهدة، التي تشكل الصك القانوني المتعدد الأطراف الوحيد الذي يهدف إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٦- ويؤيد الكرسي الرسولي جميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة. ومن شأن إبرام جميع الدول لاتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية أن يؤدي إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح وإلى زيادة ثقة المجتمع الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والكرسي الرسولي يؤكد مجدداً وعلى نحو مماثل تأييده لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد للمعاهدة إلى الانضمام لها دون تأخير، ولاسيما تلك الدول التي يُعتبَر تصديقها على المعاهدة مطلوباً قبل أن يتسنى دخولها حيز التنفيذ. كما قام مؤخراً بتبادل رسائل مع المدير العام لتفعيل النص الموحد والمعايير المعدَّلة لبروتوكول الكميات الصغيرة.

٥٧- وتظهر أهمية الأمان في المنشآت النووية على ضوء العواقب المأساوية الناجمة عن حادث تشيرنوبيل النووي قبل ٢٠ سنة، وجميع الدول التي تسعى إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يجب أن تبذل ما في وسعها من أجل ضمان الحماية الفعالة لمواطنيها وللبيئة.

٥٨- وعلى ضوء انعدام الأمن المتزايد في الشرق الأوسط، دعا جميع دول المنطقة لإبرام اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية، والدخول في حوار جاد بهدف خلق منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. والكرسي الرسولي مقتنع أيضاً بأن القضايا الراهنة المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني يمكن، بل ويجب، التغلُّب عليها من خلال القنوات الدبلوماسية.

٥٩- وقد ساعد برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات النووية في مجالات الزراعة والهيدرولوجيا والأمن الغذائي والطب، على تحسين الظروف المعيشية لكثير من الناس. ويشجع الكرسي الرسولي الوكالة على مواصلة وتعزيز أنشطتها، ولاسيما فيما يتصل بتحسين صحة الأطفال، ومكافحة سوء التغذية، ومعالجة السرطان، وعلاج الأورام بالإشعاع، واستخدام التقنيات النووية من أجل تحسين التغذية

والصحة والعافية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. والحصول على مياه الشرب المأمونة، وهو شرط مسبق للتنمية المستدامة، هو مجال آخر يحظى باهتمام الكرسي الرسولي.

٦٠- وهنّأ السيد أحمد (باكستان) المدير العام والوكالة على منحهما جائزة نوبل للسلام، فيما يُعَدُّ بجدارة تقديراً لعملهما وإنجازاتهما في ظل بيئة دولية معقدة ومحفوفة بالتحديات.

٦١- وقال إن باكستان، باعتبارها من أقدم الأعضاء في الوكالة، تشعر بالارتياح العميق للانضمام إلى المجتمع الدولي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للوكالة، التي تتزامن مع اليوبيل الذهبي لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية. وقبل خمسين عاماً، لم يكن لدى باكستان أي مرافق نووية أو يد عاملة مدرَّبة. ولديها الآن عدة مراكز للتدريب وجامعة للعلوم والهندسة النووية. وهذه المؤسسات لا تلبي فقط احتياجات البلد من القوى العاملة التقنية ولكنها تقبل أيضاً العلماء الأجانب، بما في ذلك من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني. وكانت باكستان قد أنشأت مجموعة كاملة من مرافق دورة الوقود النووي؛ وتوجد محطتان للقوى النووية قيد التشغيل وثالثة تحت الإنشاء. وفي الوقت نفسه، أنشأت باكستان برنامجاً واسع النطاق لتطبيق التكنولوجيا النووية والنظائر المشعة في قطاعي الزراعة والهيدرولوجيا والقطاعات الطبية والصناعية. وتشارك أربعة مراكز للبحوث الزراعية النووية في بحوث لمساعدة المزارعين على تحسين كمية ونوعية محاصيلهم. وقال إن هيئة الطاقة الذرية الباكستانية أنشأت ثلاثة عشر مركزاً للطب النووي والأورام توفر مرافق التشخيص والعلاج لمئات الآلاف من المرضى كل عام؛ ويجري بناء ستة مراكز أخرى. ويتلقى نحو ٧٠ ٪ من المرضى علاجهم مجاناً.

٦٢- وتشعر باكستان بامتنان خاص للمساعدة القيِّمة والتعاون اللذين تلقَّتهما من الوكالة في تطوير برنامجها النووي السلمي. وباكستان، من جانبها، كانت متعاونة للغاية مع الوكالة، ولم تنتهك أبداً أياً من التزاماتها الناشئة عن الاتفاقات المبرمة مع الوكالة.

٦٣- وقد حافظت باكستان على معدل نمو اقتصادي يناهز ٦٪ على مدى السنوات العديدة السابقة. ومن أجل الحفاظ على هذا النمو، هناك حاجة إلى مدخلات كبيرة من الطاقة، وتلعب الطاقة النووية دوراً مهماً في هذا الصدد. وقد أطلقت باكستان خطة لأمن الطاقة تسعى إلى زيادة حصة الطاقة النووية من ٠,٨ إلى ٤,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وهي مهمة شاقة بالنسبة لباكستان نظراً لمواردها المحدودة، وستكون هناك حاجة إلى التعاون النشط من جانب الوكالة والمساعدة من بلدان أخرى إذا كان لا بد من تحقيقها. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره للمساعدة والتعاون اللذين أبدتهما الصين. ومضى يقول إنه في سياق أمن الطاقة، يحظى الحدث الخاص بشأن ضمانات الإمداد وعدم الانتشار المقام على هامش المؤتمر باهتمام خاص.

٦٤- ومن بين الخطوات المهمة نحو ضمان أمان وأمن المرافق النووية الباكستانية إنشاء الهيئة الرقابية النووية المستقلة لباكستان في عام ٢٠٠١، التي تملك آلية عملية تماماً لفرض ضوابط رقابية فعالة ومستمرة بغرض التشغيل المأمون والآمن للمنشآت النووية في البلد، وتقوم أيضاً بإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير الخاصة بالمواد النووية. وكانت باكستان من أوائل البلدان التي أصدرت تشريعات للسيطرة على التكنولوجيات والمواد والمعدات المتصلة بالأسلحة النووية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وقد سُنَّت تشريعات لضبط تصدير المواد الكيميائية ذات الصلة في عام ٢٠٠٠. وقال إن بلده سيواصل جهوده لتعزيز أمان وأمن منشآته النووية ويعرب عن تقديره للمساعدات القيِّمة التي تقدمها الوكالة.

٦٥- وقد استفادت باكستان كثيراً من برنامج الوكالة للتعاون التقني، الأمر الذي عزَّز بشكل كبير التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لبلده. وفي المقابل، فإنها بَذلت جهوداً للمساهمة في مبادرات الوكالة وقَدَّمت خدمات

الخبراء لبعض الدول الأعضاء عن طريق الوكالة. كما شاركت في الأفرِقة الاستشارية وأفرِقة الخبراء التابعة للوكالة، بما في ذلك الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتحلية النووية، والمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، والفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين. وترحِّب باكستان بالجهود التي تبذلها الوكالة لتنسيق ونشر المعلومات حول أحدث التطورات في مجال تكنولوجيا القوى النووية، وسيكون من المفيد تعزيز برنامج الوكالة المتعلق بإدارة المعارف النووية وخدمات المعلومات بدرجة أكبر.

٦٦- وفي ظل المناخ السياسي الدولي الحالي، من المفهوم أن تركز الوكالة على دورها الرقابي والمتصل بالتحقق. ومع ذلك، يجب ألا يتم ذلك العمل على حساب الأنشطة التطويرية للوكالة، ويتعين إيجاد توازن بين الجوانب الرقابية والتطويرية لعمل الوكالة. وفي السياق الأوسع لعمل الوكالة، تعلِّق باكستان أهمية كبيرة على اقتراح توسيع مجلس المحافظين وجعله أكثر تمثيلاً. وتحث الدول الأعضاء على النظر في هذه المسألة بعقل مفتوح واتخاذ إجراءات مبكرة بشأنها.

٦٧- إن العالم قرية عالمية حيث يتأثر الجميع بالأحداث التي تقع في مكان آخر. وبعض التحديات العالمية التي تواجهها البشرية، مثل تغيُّر المناخ وتزايد ندرة المياه العذبة وظهور مخاطر جديدة على الصحة، لها عواقب وخيمة محتملة في المستقبل. ولحسن الحظ، يمكن مواجهة هذه التحديات على نحو فعال باستخدام أوجُه التقدم التكنولوجي في المجال النووي وغير النووي. والوكالة، بسجلها الثابت، مناسبة بشكل مثالي لمواجهة تلك التحديات. ولذلك فإن عليها أن تأخذ بزمام المبادرة لتشكيل فريق مكلَّف بدراسة هذه المسألة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بهدف تحديد وترتيب أولوياتها والتوصية باتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

٦٨- وهنَّأت السيدة سونجيكا (جنوب أفريقيا) المدير العام والوكالة على تلقّي جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. وقالت إن هذه الجائزة اعتراف كبير بعمل الوكالة وجهودها المبذولة لضمان الاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية، ومن شأنها أن تشجع الوكالة على مواجهة تحديات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بتصميم متجدد.

٦٩- ورحَّبت بانضمام جمهوريات ملاوي وموزامبيق والجبل الأسود وبالاو إلى عضوية الوكالة. ويشهد التمثيل المتزايد من جانب البلدان النامية في الوكالة على الأهمية المتزايدة للطاقة النووية ومساهمتها المحتملة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

٧٠- وأضافت قائلةً إن الاعتراف المتزايد بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية في تلبية متطلبات الطاقة في القرن الواحد والعشرين دفع إلى مراجعة سياسات الطاقة الخاصة بالبلدان. ونظراً للالتزام الدولي المتجدد بالتوسع في الطاقة النووية، فإنه مطلوب زيادة التعاون الدولي لضمان تحقيق الأمان والأمن واستخدام هذه الطاقة للأغراض السلمية. وتلتزم جنوب أفريقيا بالاستعراض والتعزيز المستمرَّين للتدابير الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك نظام ضمانات الوكالة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق أي تقدم حقيقي في حماية العالم من خطر الأسلحة النووية إلا من خلال تقدم موازٍ في مجال نزع السلاح النووي. كما لا يمكن تسخير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح الجميع إلا إذا امتثلت الدول امتثالاً كاملاً لالتزاماتها القانونية في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. وهناك قلق متزايد حيال ما يجري من إهمال لإجراءات ملموسة تُتَّخذ نحو نزع السلاح النووي، في حين تجري مطالَبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالموافقة على اتخاذ تدابير جديدة باسم عدم الانتشار. ولا يمكن لجنوب أفريقيا أن تؤيد فرض قيود لا مبرِّر لها على ما تضمنه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من إتاحة الحصول على القدرات النووية للأغراض السلمية من قِبَل الدول التي تمتثل

تماماً لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وفرض تدابير تقييدية إضافية على بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في حين يُسمح للآخرين بالوصول إلى مثل هذه القدرات، لا يؤدي سوى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة والمتأصلة بالفعل في المعاهدة وتقويض أحد مقوِّماتها التفاوضية المركزية.

٧١- وتظل جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التوصل إلى حل دائم للبرنامج النووى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تناشد كوريا الديمقراطية العودة إلى معاهدة عدم الانتشار، وإزالة جميع أسلحتها النووية، وإخضاع جميع ما لديها من مواد ومرافق نووية لضمانات الوكالة.

٧٢- وفيما يتعلق بتنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران، فإن المناقشات الأولية التي جرت مؤخراً بين إيران والممثل السامي للاتحاد الأوروبي مشجِّعة، وللمرة الأولى منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، يبدو أن هناك إمكانية حقيقية لاستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل الخلافات. وستواصل جنوب أفريقيا دعم كل الجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق طويل الأمد ومستدام يأخذ في الاعتبار تماماً الحقوق والالتزامات والشواغل والاحتياجات والتطلعات المشروعة لجميع الأطراف المعنية. فلا يمكن للعالم تحمُّل أزمة رئيسية أخرى في منطقة شديدة التوتر تعتمل بالصراعات وتفتقر إلى الاستقرار. وإذا واصلت جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وإبداء المرونة اللازمة، يمكن حل أي خلافات من دون الحاجة إلى اللجوء إلى المواجهة والتدابير القسرية. وتأمل جنوب إفريقيا أن تتصرف جميع الأطراف المعنية بطريقة من شأنها بناء الائتمان والثقة اللازمين لتطبيع مثل هذه المسألة المعقدة. وتظل الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من مدى التزام إيران باتفاقها الخاص بالضمانات. ومن أجل الحفاظ على نزاهة وسلطة ومصداقية الوكالة في تأكيد الطبيعة السلمية للبرامج النووية الوطنية، تقع على جميع الدول الأعضاء مسؤولية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الوكالة بطريقة استباقية وسريعة.

٧٣- وجنوب أفريقيا بلد يتمتع بموارد طبيعية وفيرة، ويسعى باستمرار في سبيل تحقيق أقصى استفادة منها. وخطتها المتكاملة في مجال الطاقة تقرّ بالحاجة إلى أن تلعب القوى النووية دوراً في تلبية الاحتياجات الوطنية للطاقة والمساهمة في تأمين الإمدادات من خلال التنوع. ويجري إحراز تقدم جيد فيما يخص المفاعل النموذجي الحصوي القاع المبتكر، ويؤمل أن تكتمل المحطة الإيضاحية بحلول عام ٢٠١١، حيث يُزمَع الانتهاء من النماذج التجارية الأولى في عام ٢٠١٣. ويجري أيضاً النظر في بناء محطات أخرى للقوى النووية ذات أحمال أساسية باستخدام طرازات متقدمة من التكنولوجيات القائمة، وسيتم إجراء دراسة عن إثراء الموارد الوطنية من اليورانيوم. وسيُجرى أيضاً تحليل للتكاليف والمنافع بهدف تحديد أي المجالات من دورة الوقود يمكن متابعتها. وجنوب أفريقيا ستكون منهجية في تلك العملية، وستعمل في حدود التزاماتها مجتمعة.

٧٤- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت حكومة جنوب أفريقيا على تحويل مفاعل البحوث SAFARI-1 في بليندابا من وقود اليورانيوم العالي الإثراء إلى وقود اليورانيوم المنخفض الإثراء. وتحرز شركة جنوب أفريقيا للطاقة النووية تقدماً جيداً في إرساء تكنولوجيا لتصنيع وقود سيليسيد اليورانيوم المنخفض الإثراء. وقد قدَّم فريق استعراض النظراء التابع للوكالة تقريراً إيجابياً بشأن وصف مفهوم التخلص من المصادر المختومة المستهلكة داخل حُفر السبر، وتم التعاقد مع شركة جنوب أفريقيا للطاقة النووية بغرض تصميم وبناء نظام لمناولة المصادر المشعة المستهلكة العالية النشاط بشكل مأمون.

٧٥- وبموجب اتفاق أفرا، استمرت جنوب أفريقيا في إرسال خبراء للمشاركة في بعثات بالدول الأعضاء في الاتفاق المذكور، وذلك في مجالات معيَّنة مثل تعزيز الاعتماد على الذات في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية

على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتكييف مصادر الراديوم المستهلك وتخزينها بشكل مأمون ومراجعة أداء مرافق الطب النووي والعلاج الإشعاعي. وليس من قبيل المبالغة التأكيد على مدى تقدير جنوب أفريقيا للمساعدة التي تقدمها الوكالة من أجل دعم المبادرات المتصلة باتفاق أفرا.

٧٦- وتقدِّر جنوب أفريقيا القيمة العالية لبرنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي يملك القدرة على تحسين حياة أعداد لا تُحصى من الناس والمساهمة في التنمية المستدامة. وأردفت تقول إنه قد تم الانتهاء من وضع إطار برنامج قطري جديد لجنوب أفريقيا، وخصصت حكومتها تمويلاً إضافياً لتوسيع نطاق مشاريع التعاون التقني في البلد بهدف ضمان استدامتها. والدعم الممتاز الذي تقدمه الوكالة في إطار برنامجها للتعاون التقني يسهم إسهاماً ثابتاً في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لبلدها، وستواصل جنوب أفريقيا دفع اشتراكاتها المقررة في صندوق التعاون التقني بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

٧٧- وتعلق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة على تنمية المهارات، ولذلك فإنه يسرها أن دورة الدراسات العليا الإقليمية التي تنظمها الوكالة في مجال الحماية من الإشعاع ستُستأنَف في العام التالي.

٧٨- كما تدعم جنوب أفريقيا مبادرات الوكالة لتنسيق وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل والنفايات من خلال المشاركة الفعالة في برنامج معايير الأمان. وتواصل المشاركة بنشاط في لجان معايير الأمان الأربع واللجنة المعنية بمعايير الأمان تحديداً. ويمثل اعتماد اللجنة مؤخراً لوثائق أساسيات الأمان خطوة كبيرة إلى الأمام في تحقيق الانسجام لسلسلة معايير الأمان الخاصة بالوكالة. كما ترحب جنوب أفريقيا بالتنقيح المقترح لمعايير الأمان الأساسية، نظراً للحاجة إلى الاتساق في المعايير الدولية. لكن يتعين إيلاء عناية فائقة لقيمة أية تغييرات تُقترَح خلال عملية التنقيح.

٧٩- وتؤيد جنوب أفريقيا بشدة اتفاقية الأمان النووي، وقد درست بالتفصيل الاستنتاجات الواردة في التقرير الموجز للاجتماع الاستعراضي الثالث للاتفاقية، وذلك بهدف تحديد أوجه القصور المحتملة في المستقبل في سياق جنوب أفريقيا، وتنفيذ تدابير وقائية عند الاقتضاء.

٨٠- ووافق برلمان جنوب أفريقيا على انضمام البلد إلى الاتفاقية المشتركة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وافقت الحكومة على سياسة واستراتيجية التصرف في النفايات المشعة.

٨١- وللمساعدة في تعزيز الفعالية الرقابية على أساس إقليمي، تعكف جنوب أفريقيا على دراسة إنشاء منتدى رقابي إقليمي للأمان النووي سيسعى إلى الترويج لتعزيز الأطر والبنية التحتية الرقابية، فضلاً عن المواءمة بين معايير الأمان. وتدعم جنوب أفريقيا مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

٨٢- وجنوب أفريقيا ترحب بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٥، وتحث الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل، وذلك لضمان تنفيذ البرامج الرئيسية للوكالة.

٨٣- ومن المحتم أن تبقى الوكالة دؤوبة في جهودها لضمان التطوير المستمر للتكنولوجيا النووية وتطبيقها سلمياً، أخذاً في الاعتبار احتياجات المناطق الأقل نموا في العالم. وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بشكل كامل بالمساعدة في تلك الجهود.

٨٤- وهنّأ السيد كبغلي (الأرجنتين) كلاً من ملاوي والجبل الأسود وموزامبيق وبالاو على انضمامها كأعضاء جدد في الوكالة، ورحّب باتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الجديدة التي تم توقيعها خلال العام السابق.

٨٥- وقال إن العالم يجتاز مرحلة حاسمة من حيث الأهداف المشتركة التي يُستلهَم منها عمل الوكالة. وتعتقد الأرجنتين اعتقاداً راسخاً في حق جميع البلدان في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك دورة الوقود، في إطار الامتثال لالتزاماتها الدولية. وأي محاولة لتغيير التوازن الدقيق بين الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، بما يشكِّك في شرعية الجهود التي تبذلها الدول بهدف تطوير تكنولوجيات لأغراض سلمية بحتة، يمكن أن تقوِّض نظام عدم الانتشار المقبول على نطاق واسع. كما أن أي اقتراح بإجراء تعديل يمكن أن يفسَّر بأنه مجحف ويسعى إلى إعادة توزيع الحقوق والالتزامات إنما يهدد بإضعاف النظام الدولي لعدم الانتشار الذي تؤيده الأرجنتين بشدة. ومن شأن هذا أن يكون الحال بالنسبة لأي مبادرة تسعى إلى تقليص سيادة الدول والحد من الملكية المستقلة ومن السيطرة على أحد القطاعات التكنولوجية الرئيسية، مثل دورة الوقود النووي، وبالتالي جعل الفوائد المحتملة لتلك الأنشطة والتكنولوجيات حكراً على عدد صغير من البلدان. ومع ذلك، ونظراً للتحديات الحالية التي نواجهها، يلزم بذل جهود مستمرة بهدف إيجاد حلول لمشاكل الانتشار من أجل ضمان أن يكون بمقدور جميع أولئك الذين يمتثلون لالتزاماتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار أن يجنوا فوائد الطاقة النووية.

٨٦- وكان أهم تطور في أنشطة الأرجنتين النووية مقارنةً بالعام السابق هو قرار الحكومة باستئناف الأنشطة النووية في البلد واعتماد تدابير لتعزيز القدرة التشغيلية لقطاع الطاقة النووية فيه. وقد وُضِعت خطة نووية على المدى القصير والمتوسط، تركِّز على الجيل الواسع النطاق لتطبيقات القوى النووية والتكنولوجيا النووية في قطاع الصحة وفي مجال الصناعة. وسيتم تعزيز الخيار النووي من خلال استكمال محطة Atucha II للقوى النووية، وتمديد العمر التشغيلي لمحطة Embalse للقوى النووية، وإجراء دراسات جدوى أوّلية بشأن بناء محطة رابعة للقوى النووية في الأرجنتين، وبناء نموذج أوّلي لمفاعل CAREM. وتهدف الخطة النووية كذلك إلى تحسين إدارة دورة الوقود النووي من خلال: تعزيز القدرات التكنولوجية لهندسة التصميم؛ واستئناف أنشطة الإثراء في محطة Pilcaniyeu؛ وإحياء عملية تعدين اليورانيوم، واستئناف إنتاج الماء الثقيل في محطة Arroyito. واستئناف أنشطة الإثراء لن يكون من شأنه أن يضع الأرجنتين بين البلدان التي تمتلك هذه التكنولوجيا فحسب، ولكنه سيمكِّنها أيضاً من تلبية الطلب على اليورانيوم المنخفض الإثراء اللازم لمفاعلات البحوث والقوى التي تخصها، وللمفاعلات التي يتم تصديرها إلى بلدان ثالثة.

٨٧- ولقد كانت الأرجنتين دائماً ملتزمة التزاماً راسخاً باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً وبعدم الانتشار. وهي طرف في العديد من الصكوك المُلزِمة قانونياً، التي توفر للمجتمع الدولي ضمانات بشأن الطبيعة السلمية للبرامج النووية الوطنية، مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو. والأرجنتين أيضاً عضو في مجموعة مورِّدي المواد النووية وقامت بعقد اتفاقات ضمانات شاملة. وتوجد لديها تشريعات وطنية صارمة تنظّم نقل التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية الحساسة.

٨٨- وفيما يتعلق بتطبيقات التكنولوجيا النووية، ولاسيما في مجال الصحة، قال إنه سيتم قريباً افتتاح مركز للتشخيص التصويري في بوينس آيرس. والمعدات المتطورة في هذا المركز سوف تجعله واحداً من المراكز الأكثر تقدماً في أمريكا الجنوبية لعلاج الأورام وأمراض القلب والأعصاب. وقال إن المركز سيقدم المساعدة

للجمهور، كما سيقوم بإجراء بحوث تتصل بالعلوم الطبية وتدريب المتخصصين ذوي الكفاءة العالية في مجال الطب النووي.

٨٩- وتعكف اللجنة الوطنية للطاقة الذرية حالياً على إعادة تنظيم برامجها المتصلة بالعلم والتكنولوجيا لتضم أربعة مجالات موضوعية عريضة وهي: الطاقة النووية، والتطبيقات النووية، والأمن والبيئة، والبحوث والتطبيقات غير النووية. وهذه البرامج ستغطي المشاريع والتطورات الجارية فيما يتعلق بمفاعلات القوى والبحوث، ودورة الوقود النووي، والتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وتطبيقات الطاقة النووية، وعمليات البحث والتطوير ذات الصلة.

٩٠- وستواصل الأرجنتين المشاركة بنشاط في الجهود الدولية المشتركة لتطوير جيل جديد من المفاعلات ودورات الوقود، مع زيادة الأمان التشغيلي بإنتاج نفايات مشعة أقل بكثير والتأكد من عدم وجود خطر يهدد بانتشار الأسلحة النووية. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (إنبرو)، الذي قدمت الأرجنتين له خبراء مجانيين ومساهمات من خارج الميزانية.

٩١- وتماشياً مع استنتاجات المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة العالمية للحد من التهديد النووي الذي عُقِد في عام ٢٠٠٤، تعكف الأرجنتين على تحويل قلب المفاعل RA-6 – وهو المفاعل البحثي الوحيد الذي يعمل باليورانيوم العالي الإثراء في الأرجنتين – إلى اليورانيوم المنخفض الإثراء. وقد بدأت عملية إعادة كل الكميات تقريباً من اليورانيوم المثرى بنسبة ٩٠% إلى دولة المنشأ، ومن المقرر أن تكتمل تلك العملية في عام ٢٠٠٧.

٩٢- وتبقى الأرجنتين مستعدة لإرساء وتعزيز أواصر التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو من خلال المشاركة النشطة في برنامج الوكالة للتعاون التقني وفي الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي (أركال). وتقوم برعاية الدورات وحلقات العمل والاجتماعات العلمية، فضلاً عن تدريب الحاصلين على منح دراسية والعلماء الزائرين الأجانب، وإتاحة الخبراء والمحاضرين للوكالة. وعلاوةً على ذلك، فقد أبرمت اتفاقات للتعاون الثنائي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع أكثر من ٣٠ بلداً.

٩٣- وتعلِّق الأرجنتين أهمية خاصة على الجهود التي تبذلها الوكالة ودولها الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالأمان النووي والإشعاعي ونقل النفايات والتصرف فيها بشكل مأمون. والتقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز ثقافة متصلة بالأمان جدير بالذكر بصفة خاصة. ولفَت الانتباه إلى الخطوات المتّخذة بشأن شبكات المعلومات والاتصالات المتعلقة بالأمان النووي والإشعاعي، وإلى الجهود المبذولة لتعزيز البنى التحتية الرقابية الوطنية للسيطرة على المصادر المشعة. وقال إن المنتدى الأيبيري الأمريكي للمسؤولين الرقابيين النوويين، الذي انضمّت أوروغواي إليه مؤخّراً، ينفِّذ أيضاً عدداً من الأنشطة ذات الصلة.

٩٤- وفيما يتعلق بالحماية من الإشعاع، سيتم عقد المؤتمر الدولي الثاني عشر للرابطة الدولية للوقاية من الإشعاع في بوينس آيرس عام ٢٠٠٨. وقد أُعلن عن المؤتمر كحدث يحظى باهتمام وطني وسيتيح الفرصة لزيادة الوعي بالمعايير الدولية للأمان. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن تقدم الأمانة دعمها لهذا الحدث بما يضمن نتائج ناجحة.

٩٥- وتساعد أنشطة التعاون التي تقوم بها الوكالة في مجال الأمن المادي على تعزيز تنسيق الجهود الوطنية والدولية ذات الصلة. ومع ذلك، ينبغي للوكالة وهي تنفِّذ تلك الأنشطة أن تدرك ضرورة معاملة المواد المشعة

النووية وغير النووية معاملةً مختلفة، وأهمية التعامل مع هذه المسألة بطريقة متوازنة وذلك لتجنُّب أي تأثير سلبي على الأنشطة النووية السلمية. ومن المهم أن تعطي الوكالة أولوية للمجالات والأنشطة المحددة بوضوح في نظامها الأساسي، وبوجه خاص للمشاكل المرتبطة بالمصادر اليتيمة والمصادر العالية المخاطر.

٩٦- ونظام التحقق الخاص بالوكالة هو آلية فعالة لتزويد المجتمع الدولي بضمانات بشأن الطبيعة السلمية للبرامج النووية. إلا أن الأرجنتين تشجع الأمانة على السعي لزيادة الكفاءة في تطبيق الضمانات، وتشير إلى أن هناك حاجة لتغيير ثقافي عميق بما يكفل تصميم ضمانات متكاملة وتنفيذها على نحو يفي بالمراد. وأكّد من جديد على أهمية الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، مشيراً إلى أن تعزيز التعاون بين الهيئة المذكورة والوكالة سيظل مستمراً لتطبيق الضمانات على نحو أكثر فعالية وكفاءة فيما يتصل بالاتفاق الرباعي. ولقد كان الاحتفال في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بالذكرى الخامسة عشرة لإنشاء تلك الهيئة حافزاً لمواصلة العمل نحو تحقيق ذلك الهدف.

٩٧- وتتسم الجهود التي تبذلها الوكالة ودولها الأعضاء فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في مجال الحماية من الإشعاع والأمان النووي بأهمية أساسية. وقد طلبت الأرجنتين مؤخراً بعثة خبراء من الوكالة بغية تأهيلها كمركز إقليمي للتعليم والتدريب لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما من شأنه أن يسمح لها بتقاسم الخبرات المكتسبة من خلال القيام على مدى أكثر من ٢٥ سنة بتنظيم دورات للدراسات العليا في مجال الحماية من الإشعاع والأمان النووي. وقال إن حكومة بلده بدأت بالفعل في تنفيذ خطة العمل الواردة في تقرير البعثة النهائي. وهي على استعداد للعمل من أجل وضع اتفاق طويل الأجل مع الوكالة بهدف دعم استمرار توفير دورات إقليمية للدراسات العليا، وتسهيل تقديم دورات متخصصة أخرى ومجموعة من الأنشطة التدريبية.

٩٨- وأعرب السيد عبد الرحمن سعيد عبد الرحمن (السودان) عن تقديره وامتنانه للدور المتعاظم الذي تنهض به الوكالة في وضع نهج استراتيجية تعنى بمصالح واحتياجات الدول الأعضاء، وأشاد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها الوكالة في الخمسين عاماً الماضية من أجل الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية في كافة المجالات التي تخدم الإنسانية، الأمر الذي غدت معه شريكاً أساسياً في التنمية ومساهماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالوكالة تتصدى حالياً لخمسة على الأقل من الأهداف الإنمائية الثمانية في مجالات الاستدامة البيئية، ومكافحة الأمراض، وخفض معدلات الجوع والفقر، وصحة الأم وصحة الطفل.

٩٩- وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صكاً دولياً محورياً يهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذلك يتعين على أطراف المعاهدة المواظبة على تعزيز الجهود لتنفيذ الالتزامات الواردة فيها والعمل على ضمان استمرار المعاهدة لصون السلام والأمن العالميين، وأن تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق إدراك أوسع لالتزاماتها الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية المنصوص عليها في المواد ١ و٢ و٣ ولعلاقتها بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية المنصوص عليها في المادة ٤.

١٠٠- ولا شك في أن مؤتمر باريس في آذار/مارس ٢٠٠٥ الخاص بدراسة القوى النووية في المستقبل والذي نظّمته الوكالة قد شكَّل نقطة تحوّل كبرى في تحسين الصورة الراقية للطاقة النووية في تلبية احتياجات الطاقة واستدامة التنمية لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. إن ثمة تحديات تواجه البلدان النامية عند الشروع في برامج القوى النووية تتمثّل في إقامة البنيات الأساسية الداعمة والضرورية. والسودان يتطلع إلى دعم مقدَّر في هذا الاتجاه.

١٠١- وقال إن بلده يؤكد حق الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وإجراء الأبحاث في هذا المجال وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها لتلك الأغراض دون تمييز. ويلاحظ بالرضا ما تبذله جمهورية إيران الإسلامية من تعاون كبير وبنّاء مع الوكالة لطمأنة المجتمع الدولي على طبيعة برنامجها النووي واستخداماته في الأغراض السلمية. ويشجع بلده إيران والمجتمع الدولي على حد سواء على مواصلة الحوار الدبلوماسي المتسم بالشفافية والنوايا الصادقة من الجانبين للتأكد من أن البرنامج النووي الإيراني لم ينحرف عن مساره السلمي.

١٠٢- وأوضح أن بلده يكرر تأكيد قناعته بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم هو أحد التدابير التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحقيق هدفي عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح الشامل والكامل. ولذلك فإن بلده يستحث ويدعم جهود الوكالة في سعيها لتطبيق ضمانات على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط كخطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لاعتقاده بأن ذلك سيساعد على تعزيز أمن دول المنطقة وحمايتها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وينبّه بلده بأن جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل التي ما زالت غير طرف فيها، ولم تُخضِع بعد برامجها النووية لنظام الضمانات الشاملة كما أنها لم تُبدِ أية نوايا لفعل ذلك، مما يمثل خطراً بالغاً على المنطقة. وبلده يحث جميع الدول، خاصةً الدول الحائزة لأسلحة نووية، على حمل إسرائيل على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة، خاصةً قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، وبتنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وضرورة أن تعلن نبذ التسلح النووي مع تقديم بيان كامل عن قدرتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كلٍّ من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن تلك خطوات لابد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، في منطقة الشرق الأوسط وهو أمر أساسي لإقامة السلام الشامل والعادل في هذه المنطقة.

١٠٣- وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب بالشراكات التي أقامتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية من أجل تنمية أفريقيا في مجالات الزراعة والتجارة وتنمية الموارد البشرية ومكافحة أمراض الملاريا وذبابة التسي تسي والإيدز، وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا وتطوير البنى التحتية. وتقدَّم بالشكر للوكالة لما تقدمه من معونات في مكافحة مرض الملاريا في أفريقيا، وأكّد الحاجة إلى زيادة الموارد التمويلية وبذل الجهود لذلك بشكل منسق. واستطرد قائلاً إنه يرى أن عملية تعبئة هذه الموارد الإضافية والمهارات الفنية والجهود المنسقة ستكون من الأمور البالغة الأهمية بغية تحقيق أهداف مكافحة الملاريا. وتعد مكافحة الملاريا في السودان إحدى الأولويات على صعيد صحة الإنسان وتحقيق المزيد من معدلات النمو. وقد أثبتت الأساليب الجزيئية المقترنة باستخدام النظائر نجاحها في الكشف المبكر عن ناقلات الأمراض العديمة الأعراض. ونجحت هذه التقنيات في التقليل من انتشار الملاريا في القرى التي أُخضِعت للدراسة والتطبيق. ولقد أثبتت هذه الدراسة صحتها بخفض معدلات تفشي الملاريا خلال الفصل الجاف من السنة. ويأمل أن تكلَّل بالنجاح اختبارات الوكالة في تطبيقات تقنية الحشرة العقيمة على الملاريا والتي في حال نجاحها ستمثل حلاً جذرياً لهذه المعضلة.

١٠٤- كذلك فإن أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا هو مرض المثقبيات الذي تنقله ذبابة التسي تسي. ويود في هذا الإطار أن يثمِّن عالياً الجهود الفنية والعلمية التي تساعد بها الوكالة الدول الأفريقية بهدف إنشاء مناطق خالية من ذبابة التسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة ضمن خطة العمل الخاصة

باستئصال ذبابة التسي تسي ومرض المثقبيات من البلدان الأفريقية. وثمَّن الشراكة الاستراتيجية التي أقامتها الوكالة مع مصرف التنمية الأفريقي والدعم المالي الذي يقدمه هذا المصرف مما ييسّر انتقال مشروع استئصال ذباب التسي في وادي الصدع الجنوبي إلى عمليات ميدانية على نطاق واسع. وفي هذا الصدد يشكر وفد السودان الوكالة لرعايتها للاتفاقية الثنائية المبرمة بين السودان وإثيوبيا لاستئصال هذه الذبابة.

١٠٥- ومضى يقول إن وفد بلده يتقدم بالتقدير لجهود الوكالة في دعم مكافحة مرض السرطان الذي أصبح في المرتبة الثالثة ضمن قائمة الأمراض المؤدية للوفاة في السودان حيث ظلت معدلات الإصابة في تزايد مستمر في الفترة الأخيرة، والسودان إذ يؤمِّن على مساعدات الوكالة في دعم البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية في برامج مكافحة السرطان، يرجو أن يتواصل دعم الوكالة في مشروع إنشاء الشبكة القومية للعلاج بالأشعة.

١٠٦- وأشاد بما حققته الوكالة الدولية من تطوير للتعاون المشترك بين الدول الأفريقية من خلال المشروع النموذجي للوقاية من الإشعاع وتعزيز قدرات هذه الدول من حيث تنسيق اللوائح والتشريعات وتنمية الموارد البشرية. واسترسل قائلاً إن بلده استفاد كثيراً من المشاركة في هذا المشروع ويتطلع إلى مزيد من الدعم من خلال المشاريع المطروحة.

١٠٧- ووفد بلده يثمِّن الشراكة التي أقامتها الوكالة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية لصالح البلدان التي تتقاسم نظام المستجمع المائي الجوفي الصخري النوبي كمصدر استراتيجي من مصادر المياه، ويتطلع إلى أن تتوَّج جهود الوكالة ودول المستجمع بنجاحات تؤدي إلى ترشيد استخدام المياه فيه. وأشاد بالوكالة لاستكمالها صياغة المشروع المتوسط الحجم بشأن صياغة برنامج عمل من أجل الإدارة المتكاملة للمستجمع، الأمر الذي يعزز آلية التنسيق والإدارة الإقليمية القائمة. وأردف يقول إن الأمل معقود على أن تكلَّل بالنجاح جهود الوكالة الرامية إلى استخدام تقنيات الهيدرولوجيا النظيرية لتحديد سمات نظام هذا المستجمع. وفي هذا الخصوص يدعم بلده خطط العمل الوطنية والإقليمية التي وافقت عليها جميع الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٠٨- ويتطلع بلده إلى أن تستكمل الوكالة مشاوراتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استخدام تقنيات الهيدرولوجيا النظيرية في إدارة الموارد المائية بغية دعم مبادرة دول حوض النيل (السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا) بهدف تحديد أرصدة التوازن المائي لبحيرة فكتوريا، وحوض النيل العالي، وحوض النيل الأزرق.

١٠٩- ومما لا شك فيه أن اتفاق أفرا قد حقق نجاحات كبيرة في مجالات كثيرة أهمها تنمية الموارد البشرية والأمن الغذائي والعلاج والصحة والأمن والأمان النوويان. وبلده يدعم بشدة اتجاه أفرا نحو برامج إدارة المعارف النووية وتنمية الموارد البشرية وتنسيق البرامج التعليمية في القارة فيما يختص بالعلوم النووية. ويؤكد وفد بلده من على هذا المنبر الدور السامي الذي تنهض به المبادرة الأفريقية (أفرا) في انسياب وتنسيق أُطُر التعاون الفني بين الدول الأفريقية المشارِكة في تنفيذ المشاريع الإقليمية المرتبطة بالبرامج الرئيسية المدعومة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن التشابه الكبير في البرامج بين اتفاق أفرا ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) يدعو إلى إنشاء آلية للتعاون بين أفرا ونيباد لخدمة قضايا التنمية في أفريقيا.

١١٠- إن وفد بلده يثمِّن جهود الوكالة في إنشاء برامج معنية بإدارة المعارف النووية وتنمية الموارد البشرية. وفي هذا المجال أنشأ السودان أكاديمية للعلوم وهي جامعة متخصصة في مجالات أبرزها العلوم النووية. وقد بدأ بالفعل تنفيذ برنامج ماجستير الفيزياء الطبية والذي يشكل حجر الزاوية في تقديم خدمات الطب النووي والعلاج

بالأشعة، وكذلك برنامج دبلوم العلوم النووية والذي يُعتبَر المدخل المناسب لبرامج الماجستير والدكتوراه في العلوم النووية.

١١١- واعترف السيد كاموي (ناميبيا) بالمساهمة الهائلة التي قدمتها الوكالة خلال السنوات الخمسين الماضية نحو الحفاظ على السلام العالمي وتطوير التقنيات النووية من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

١١٢- وترحّب ناميبيا بإنشاء منصة للمشاركة والتعاون مع الدول الأعضاء في إطار البرامج القطرية، وشدّد على أهمية إدماج هذا الإطار في صلب خطط التنمية الوطنية. وواصل حديثه قائلاً إن إطار البرنامج القطري الخاص بناميبيا قيد الاستعراض حالياً، حيث يجري أيضا في الوقت ذاته وضع خطتها الإنمائية الوطنية الثالثة، التي تحدد الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٣٠. ويلعب هذا الإطار دوراً محورياً في المساعدة على تحقيق أهداف الخطة الإنمائية الوطنية الثانية، وقد ساهم في تحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٣٠ وغايات الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٣- وقد انقضت عشر سنوات تقريباً منذ تأسيس مركز للعلاج الإشعاعي، من خلال الجهود التعاونية مع الوكالة، لمعالجة السرطان. وخلال تلك الفترة، تمت معالجة ٥٠٠ مريض سنوياً في المتوسط، ممن لم يكن ليتسنى لهم الحصول على مثل هذا العلاج لولا ذلك. ويصاب ما يقدَّر بنحو ٢ ٠٠٠ شخص بالسرطان في ناميبيا كل عام، ويجب تعزيز وتوسيع هذه الخدمة لتشمل المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية العالية. ويعدّ الارتفاع في معدل اكتشاف حدوث السرطان مؤشراً على قدرات التشخيص الجيد من خلال تطبيق النظائر المشعة.

١١٤- والملاريا هي السبب الرئيسي للمرض في ناميبيا. وجهود الوكالة الرامية إلى تحسين تقنيات تشخيص الملاريا وتطوير تقنية الحشرة العقيمة للقضاء على البعوض الناقل للملاريا هي استكمال للأدوات القائمة للسيطرة على المرض.

١١٥- كما أن الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية في تطوير وتقييم برامج التدخل التغذوي الخاصة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولاسيما عند لأطفال، هي عامل مشجِّع لناميبيا. وهي تأمل في الاستفادة من خبرات الوكالة وتجارب الدول الأعضاء الأخرى لجعل هذه المبادرة خياراً قابلاً للتطبيق فيما يخص برنامجها الوطني لمكافحة الإيدز.

١١٦- ويحتل الأمن الغذائي أولوية قصوى في خطط التنمية الوطنية في ناميبيا، وما زال يتعين التصدي لعدد من التحديات في هذا الصدد. وفي إطار ضمان الأمن الغذائي، أُعطِيت الأولوية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز فرص الحصول على المياه للسكان في المناطق الريفية ومنع التدهور البيئي، الذي يرجع في معظمه إلى الإنتاج الحيواني المكثف. وقد أسهمت الوكالة إسهاماً كبيراً في بناء القدرات من أجل إدراج وتطبيق تقنيات النظائر في القطاع الزراعي. ويجب تعزيز ومساندة هذه القدرات من أجل تحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٣٠. ولا تزال هناك حاجة إلى أن يتحرر الجزء الشمالي من البلد من الأمراض الوبائية المتفشية بين الماشية، وبصورة أساسية الالتهاب الرئوي البلوري المُعدي ومرض الحمى القلاعية، مع تمكين السكان من الوصول إلى الأسواق الدولية للحوم البقر. وقد ساعدت الوكالة في إنشاء مرافق تشخيصية في المختبر البيطري المركزي في ويندهوك. ويجرى التخطيط لبلوغ مستوى قدرات مماثل فيما يخص أوندانغوا، في الشمال. وستقوم ناميبيا باستضافة الاجتماع التنسيقي لاستعراض هذا المشروع ووضع خطط عمل لمكافحة الالتهاب الرئوي البلوري المُعدي.

١١٧- وتعرب ناميبيا عن تقديرها للمساهمة الهائلة التي تُبذَل في إطار اتفاقات إقليمية مثل أفرا وعراسيا وأركال والاتفاق التعاوني الإقليمي من أجل التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تعرب عن ثقتها بأنه سيتم تخصيص التمويل الكافي في هذا الصدد.

١١٨- وتقدِّر ناميبيا التعاون مع الوكالة بشأن استخدام وإدارة الأراضي والمياه على نحو مستدام. والأمل معقود على أن يؤدي استخدام التقنيات النووية من خلال المشاريع القائمة إلى التعجيل بتطوير واعتماد ممارسات محسَّنة تتصل بإدارة التربة والمياه والمغذِّيات لدعم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وأعرب عن تقديره البالغ لاستخدام تقنيات هيدرولوجيا النظائر بهدف تعزيز فهم وإدارة موارد المياه الجوفية. وقد تم الانتهاء من الأبحاث النظيرية في مستودعي أوشيفيلو وستامبريت للمياه الجوفية، وتحقَّق نجاح كبير في تطوير القدرات المحلية والتوعية بإمكانيات تقنيات هيدرولوجيا النظائر. ونتيجةً لذلك، يجري توسيع نطاق بعض الأنشطة ويتم حالياً تنفيذ مشاريع جديدة ومماثلة في مستودعات المياه الجوفية بأحواض بلاتفيلد وكالاهاري وهوخفيلد وكوفيلاي. وستدرس ناميبيا أيضاً مزايا تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية باعتبارها وسيلة لتلبية احتياجاتها من الموارد المائية في سياق إطار البرامج القطرية.

١١٩- وتتسم بنفس القدر من الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي مصايد الأسماك والموارد البحرية في البلد. وقد اختُتِمت بنجاح المرحلة الأولى من المشروع الإقليمي للمساهمة في التنمية المستدامة وإدارة البيئة الساحلية البحرية . وقام فريق عمل بتعيين الأنشطة المستقبلية في إطار المرحلة الثانية من المشروع.

١٢٠- وناميبيا في طريقها لتصبح واحداً من أكبر بلدان العالم في مجال تعدين اليورانيوم. وهذا النشاط، فضلاً عن الاستخدام المتزايد للمصادر المشعة المختومة وغيرها من مصادر الإشعاعات المؤيِّنة، كلاهما يستدعي فرض ضوابط صارمة ورصد الحالة لتجنُّب أو تقليل المخاطر الإشعاعية المرتبطة بتطبيقات التكنولوجيا النووية. وتلتزم ناميبيا بمعايير الأمان الإشعاعي الموصى بها دولياً، مثل معايير الأمان الأساسية الدولية ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وهي واثقة من أنه سيتم استيعاب أحكام هذه الصكوك في الإطار التشريعي الوطني، وأن الوكالة ستواصل دعم ناميبيا في تطوير وتفعيل بنيتها التحتية الرقابية، بما من شأنه أن يساعد على ضمان أمان وأمن جميع المصادر والأنشطة التي تنطوي على إشعاعات مؤيِّنة.

١٢١- وناميبيا بصدد اتخاذ الاستعدادات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تدخل في نطاق ولاية الوكالة. وتشمل تلك الاستعدادات إنشاء البنية التحتية المؤسسية الضرورية للوفاء بهذه الالتزامات وفقاً لأحكام قانون الطاقة الذرية والحماية من الإشعاع. وقد تم وضع تشريع من شأنه أن يمكِّن ناميبيا من الامتثال بمجرد انضمامها إلى الصكوك ذات الصلة.

١٢٢- ويتوقف نجاح أهداف التنمية في ناميبيا على الموارد المالية والبشرية الموضوعة تحت تصرفها. وواصل حديثه قائلاً إن وفد بلده يعترف بالدور الذي قامت به الوكالة والحكومات المانحة في تطوير المجموعة الأساسية من المتخصصين في التطبيقات النووية في ناميبيا، وهو على ثقة من أن الوكالة ستستمر في تخصيص الموارد الكافية للبرامج التقنية بهدف تعزيز قدرات ناميبيا على تطبيق التكنولوجيا النووية على نحو فعال من أجل تحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٣٠.

١٢٣- وسوف تستمر ناميبيا في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة بالكامل وفي الوقت المحدد. ومع ذلك، فإنها تشعر بالقلق إزاء عدم وجود تمويل للأنشطة المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية، وتحث المدير العام على

استكشاف الإمكانيات المتاحة لتعبئة الموارد من أجل ضمان سير العمل في تلك المجالات. وينبغي للوكالة أيضاً أن تبذل جهوداً متضافرة لإطلاع المجتمع الدولي حول مبادراتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٢٤- وهنَّأ السيد الطيب الحذري (تونس) الوكالة ومديرها العام على منحهما جائزة نوبل للسلام، ورحَّب بقرار استخدام أموال الجائزة التي مُنِحت للوكالة في إنشاء صندوق الوكالة-نوبل المعني بالسرطان والتغذية.

١٢٥- وقال إن تونس كانت من أول البلدان السائرة في طريق النمو التي وضعت برنامجاً متكاملاً لإرساء منظومة وطنية للبحث والتطوير والتجديد التكنولوجي. وقد بلغت الميزانية الأفقية للبحث والتطوير ١% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٤، وتطمح أن تبلغ هذه النسبة ١,٢٥% سنة ٢٠٠٩. وتعتمد هذه المنظومة أساساً على كفاءات تعمل على استيعاب العلوم والتكنولوجيات الحديثة وإثرائها وتطويرها وتطويعها لفائدة برامجها التنموية وفي إطار التعاون الدولي.

١٢٦- وعبَّر عن ارتياح بلده لمستوى التعاون القائم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يأمل أن يتطور مستقبلاً مع تطور الحاجيات، حيث واصلت الوكالة خلال هذه السنة تمويل ثلاثة عشر (١٣) مشروعاً وطنياً تتوزع على مختلف القطاعات، كما شاركت تونس في تنفيذ واحد وأربعين (٤١) مشروعاً إقليمياً وسبعة (٧) مشاريع ما بين الأقاليم. وفي إطار تطلعها المستمر إلى مزيد دعم وتطوير تعاونها مع الوكالة، ترجو أن تكون مقترحات تونس الخاصة بمشاريع التعاون الفني بعنوان سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ قد حظيت بالدعم الذي عوّدتها به الوكالة. كما تتطلع لدعم التعاون من طرف الوكالة في إطار البرنامج الوطني الإطاري للاستخدامات السلمية للطاقة النووية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ الذي انطلقت في إعداده، وتأمل أن تتوصل إلى صيغة نهائية له بالتشاور مع الوكالة لإمضائه في أقرب الآجال الممكنة.

١٢٧- ولا يفوتها في هذا الإطار الإشارة إلى أن الارتفاع المُشِطّ لأسعار الطاقة بالأسواق العالمية أصبح يمثل عبئاً ثقيلاً على مجهوداتها التنموية. وأوضح أنه أمام محدودية المخزونات الطبيعية لبلده من مصادر الطاقة الأحفورية، أصبح يفكر بجدية في إيجاد بدائل أخرى عن الطاقة التقليدية. وقد رسخت لديه قناعة بضرورة الاستعداد لتركيز محطة توليد كهرباء بقوة متوسطة باستعمال الطاقة النووية في أفق سنة ٢٠١٥، ويأمل أن يتم الاتفاق على إطار تعاون مثمر في هذا المجال بين تونس والوكالة.

١٢٨- وتسعى تونس إلى دعم التعاون الفني والتكنولوجي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والتقنيات النووية، وفي هذا الإطار يولي بلده عناية خاصة للعمل العربي المشترك صلب الهيئة العربية للطاقة الذرية التي تحتضن تونس مقرها، وترعى أنشطتها خدمةً للمصالح المشتركة للدول العربية. ولأجل ذلك جدَّد الدعوة إلى مزيد العناية بالتعاون والشراكة العلمية بين الوكالة والهيئة العربية للطاقة الذرية قصد دعمها في تنفيذ برامجها، وذلك لأن أهدافها هي نفس أهداف الوكالة.

١٢٩- ومن جهة أخرى وعلى الصعيد الأفريقي فقد واصلت تونس دعم مسيرة التعاون مع الدول الأفريقية خاصةً في إطار اتفاق "أفرا"، حيث تشارك في تنفيذ ستة عشر (١٦) مشروعاً خاصاً بإقليم أفريقيا بفاعلية. وأضاف يقول إن بلده احتضن إلى حد هذا الجزء من السنة ورشتين علميتين ومن المقرر تنفيذ خمس (٥) ورشات أخرى خلال الثلاثية الأخيرة لهذه السنة في تونس. كما تواصل تونس وضع إمكانياتها البشرية والعلمية والمخبرية على ذمة المتدربين الأفارقة، حيث استقبلت إلى حد هذا التاريخ تسعة (٩) متدربين تمتعوا بمنح تُربَص من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع العلم أنها على استعداد تام لقبول أعداد أكبر.

١٣٠- وبقدر ما تحرص تونس على الاستفادة من إمكانيات التعاون الدولي المتاحة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن تونس تحرص دوماً على الوفاء بتعهداتها سواء فيما يتعلق بدفع مساهمتها في الميزانية أو في صندوق التعاون الفني أو بتحمّل مساهمتها في كلفة مشاريع التعاون الوطنية. واستطرد قائلاً إنه، ومن جهة أخرى وإيماناً بأهمية توفير النصوص القانونية الملائمة لعمل الوكالة، يسعده أن يُعلِم أن تونس استوفت الإجراءات الدستورية الخاصة باعتماد تعديل الفقرة "ألف" من المادة الرابعة عشرة للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك منذ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كما أنه من المتوقع استيفاء الإجراءات الدستورية بخصوص تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي خلال الأسابيع المقبلة، وستتولى إعلام الوكالة بذلك وفقاً للإجراءات المعهودة.

١٣١- إن تونس على قناعة تامة بأن الاستفادة من التطبيقات المتعددة للاستخدامات السلمية للطاقة والتقنيات النووية قصد توظيفها لخدمة برامج التنمية الشاملة، تقترن بضرورة توفير وضمان الأمان والأمن النوويين للمصادر المشعة والمواد النووية، وبالانخراط التام في مجهودات الوكالة والمجتمع الدولي للحد من مخاطر الانتشار النووي، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لاستبعاد خطر الإرهاب النووي، وذلك في إطار الشرعية الدولية بما يضمن حق الدول في الاستفادة من مختلف مزايا الطاقة والتقنيات النووية في إطار القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة. وإن تونس، التي أمضت وصادقت على اتفاق الضمانات وأمضت بروتوكولاً إضافياً لهذا الاتفاق، تجدد دعوتها للوكالة لمساعدتها على إحداث منظومة وطنية لمراقبة حساب المواد النووية لتتولى مسك سجل في هذه المواد يشمل تلك التي قد تُستعمَل لأغراض غير نووية.

١٣٢- إن تونس لا تدخر أي جهد لتوفير جميع ضمانات الوكالة، شأنها شأن كافة الدول العربية، المنضمة جميعها لمعاهدة عدم الانتشار، مطالبةً بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأسلحة النووية، ومعربةً عن استعدادها الدائم لتنفيذ جميع المتطلبات المترتبة على ذلك. وفي نفس الوقت، تواصل إسرائيل تحدي المجتمع الدولي وترفض الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار أو إخضاع منشآتها لضمانات الوكالة، وهو ما يشكل تهديداً دائماً للمنطقة وسلمها. وفي هذا الإطار، تجدِّد تونس تعبيرها عن قلقها وانشغالها من هذا الوضع وتدعو المؤتمر العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لدعوة إسرائيل إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، وإلى التعاون مع الوكالة وإخضاع منشآتها النووية للمراقبة قصد إرساء قواعد سلام دائم وعادل بالمنطقة.

١٣٣- وأشار السيد فارغاس كارينيو (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أوبانال)) إلى الأحكام الرئيسية لمعاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، والتي انضمت إليها كأطراف فيها كل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها ٣٣ دولة. وعملاً بالبروتوكول الثاني الإضافي للمعاهدة، تعهدت كلٌّ من الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف المتعاقدة في المعاهدة. ويتسم ذلك الضمان للأمن النووي في المنطقة بأهمية كبيرة، ولكن يمكن أيضاً تحقيق مزيد من التقدم لو قامت القوى النووية بسحب أو تعديل تلك الأجزاء من الإعلانات التفسيرية المتصلة بالمعاهدة التي كانت قد صاغتها في ظروف أخرى قبل عدة عقود.

١٣٤- لقد كانت معاهدة تلاتيلولكو مصدراً استُوحيَت منه معاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندابا وسيميبالاتينسك التي أسَّست مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم أخرى. وإجمالاً، فإن عدد الدول

الأطراف في المعاهدات الخمس المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية يناهز ١١٥ دولة. ووكالة أوبانال على ثقة من أنه يمكن أيضاً إنشاء مثل هذه المناطق في أقاليم أخرى.

١٣٥- وقال إن وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية أدى إلى ضرورة التعاون المتبادل بشأن وضع سياسة مشتركة تجاه الدول الحائزة للأسلحة النووية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومختلف محافل نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى المؤتمر الأول للمناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي عُقِد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مكسيكو سيتي، حيث قامت خلاله الأطراف في معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومنغوليا بصياغة إعلان يحدد مواقفها، واتفقت على إنشاء آلية للتعاون والتنسيق فيما بينها. والعديد من وجهات النظر الواردة في الإعلان تشير على وجه التحديد إلى الدور المهم الذي تلعبه الوكالة.

١٣٦- وقال إن الالتزامات التي دخلت فيها الأطراف المتعاقدة بموجب معاهدة تلاتيلولكو ستكون عديمة المعنى بدون وجود نظام فعال للرصد والضمانات والتحقق. وإذ تشدّد وكالة أوبانال من جديد على حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، فإنها تؤكد المساهمة المهمة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من أن الطاقة النووية تُستخدَم للأغراض السلمية حصراً. وهي تؤكد من جديد دعمها لدور الوكالة في تطبيق النظام الدولي للضمانات المنصوص عليه في كلٍّ من معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم الانتشار والتحقق منه، وكذلك دعمها للجهود الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة نظام الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي النموذجي.

١٣٧- وتسعى وكالة أوبانال إلى تكثيف تعاونها مع الوكالة، الذي ظل مستمراً منذ عام ١٩٧٢. ومن المهم أن يعمل نظام الضمانات والتحقق بأقصى يسر ممكن، بحيث يمكن ضمان الأمان والأمن النوويين مع الحفاظ على المصالح الإقليمية في الوقت ذاته. والحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالتحقق من الامتثال للالتزامات المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية والتي عقدتها الوكالة في كيتو، بالإكوادور، في نيسان/أبريل وحضرها ممثلو وكالة أوبانال، هي دلالة على التعاون المتزايد من جانبها مع الوكالة.

١٣٨- كما تدعو وكالة أوبانال جميع الدول إلى المساهمة في أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، تلك الأنشطة التي قدمت مساهمات قيِّمة في مجالات الصحة البشرية والغذاء وحماية البيئة، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية.

١٣٩- وأخيراً، فإن وكالة أوبانال تدعم بنشاط مبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواجهة الخطر المتزايد من احتمال حصول جهات فاعلة غير حكومية على الأسلحة النووية. وأفضل طريقة لمنع مثل هذا الاحتمال هي من خلال الإزالة التامة للأسلحة النووية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.